تراجع التضخم في منطقة اليورو وضعف بيانات التصنيع الأوروبية

«الوطني»: «الملاذات الآمنة» تستقطب المستثمرين في كل العالم مع انطلاقة العام الجديد

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني أنه مع انطلاق العام الجديد، يسارع المستثمرون في كل العالم نحو أصول الملاذات الآمنة. فالمؤشرات الاقتصادية الصادرة من الصين وأوروبا ترفع احتمال حصول ركود بسبب الانكماش في قطاعاتها التصنيعية. وبالنظر إلى أميركا، سجّل قطاع التصنيع أكبر تراجع منذ الأزمة المالية الكبرى، وخفضت شركة آبل توقعات عوائدها بحوالي 10%، وأفادت بأن كل خيبة الأمل تقريبا تعود إلى التباطؤ الاقتصادي في الصين الذي لم يتوقعوه. وقد كانت المخاوف الاقتصادية العالمية مؤخرا تهز الأسواق المالية وخاصة انعكاس منحنى العائد على السندات الأميركية.

وقد ازداد انعكاس منحنى عائد سندات الخزينة الأميركية سوءا بشكل كبير في الأسبوعين الماضيين، وهو انعكاس واضح حيث أن العائد على سندات السنة الواحدة (2.57%) أكبر من العائد على سندات السنتين (2.50%) والثلاث سنوات (2.48%) والخمس سنوات (2.50%) والسبع سنوات (2.56%).

وبالنظر إلى توقعات رفع أسعار الفائدة، تحتسب الأسواق المالية الآن احتمالا أكبر لخفض مجلس الاحتياط الفدرالي أسعار الفائدة بدلا من رفعها في 2019 و2020، فيما يتوقع المجلس رفع سعر الفائدة. ويشير هذا الاختلاف في التوقعات إلى أن المستثمرين يعتقدون أن البنك المركزي الأميركي لن يتمكن من الاستمرار في تقييد سياسته النقدية وهو يقول فعليا انه في وقت ما في المستقبل القريب سيكون على البنك المركزي ليس فقط وقف رفع أسعار الفائدة، بل عمليا البدء بالتسهيل. وفي أعقاب الهلع الذي أصاب الأسواق الأسبوع الماضي، كان الملاذ الآمن الأفضل أداء هو الين الياباني والذهب والسندات الحكومية الأميركية.

سوق عمل قوي

أضاف الاقتصاد الأميركي 312.000 وظيفة في ديسمبر، وهو المعدل الأسرع في التوظيف في 10 شهور، وقد تم رفع أرقام أكتوبر ونوفمبر بعد المراجعة بمقدار 58.000. وبذلك يكون الاقتصاد الأميركي قد أنتج إجمالا 2.6 مليون وظيفة في السنة الماضية مقارنة بعدد 2.2 مليونا في 2017. وبالرغم من التوظيف الجيد، ارتفع معدل البطالة من 3.7% إلى 3.9% مع ارتفاع معدل المشاركة بنسبة 0.2% لتصل إلى 63.1%. وعلى صعيد الأجور، ارتفع معدل دخل الساعة بنسبة 0.4% على أساس شهري، ليرتفع بذلك المعدل السنوي إلى أعلى مستوى له منذ 2009 عند 3.2%.

وكان تقرير العمل إيجابيا للغاية ويمكن أن يقلل من مخاوف السوق من أن مجلس الاحتياط الفدرالي قد يرغم على خفض أسعار الفائدة. ومع ذلك، فإن تنامي المخاوف التي تواجه الاقتصاد الأميركي (تراجع الطلب العالمي، تراجع الدعم من الخفض الضريبي، ارتفاع تكاليف سعر الفائدة، الحرب التجارية، ارتفاع الدولار الأميركي، الإغلاق الحكومي وانعكاس منحنى العائد) تستمر في إرخاء ظلال الشك حول ما إذا كانت هذه القوة مستدامة.

تدهور مؤشر مديري الشراء الأميركي للتصنيع

تراجع استطلاع التصنيع الشهري في أميركا (مؤشر مديري الشراء بحسب معهد إدارة الإنتاج) بشكل كبير من 59.3 إلى 54.1، وهو التراجع الأكبر منذ الأزمة المالية في 2008. فقراءة المؤشر الحالية هي عند أدنى مستوى منذ نوفمبر 2016 علما بأن المؤشر كان عند أعلى مستوى له في 14 سنة منذ خمسة أشهر فقط. أما بشأن العامل الأساس الذي كان وراء هذا التراجع، فقد سجّل مؤشر الطلبات الجديدة 51.1، أي أنه تراجع بمقدار 11 نقطة مئوية عن 62.1. وتراجع أيضا مؤشر الإنتاج بمقدار 6.3 نقاط ليصل إلى 54.3. ولا زال مؤشر مديري الشراء للتصنيع فوق 50، مشيرا إلى مناخ توسعي. ولكن التراجع البالغ 5.2 نقاط الذي شهدناه الشهر الماضي تم تجاوزه مرتين فقط في هذا القرن، وكان ذلك خلال فترتي ركود؛ الأولى خلال الهجوم الإرهابي في 11 سبتمبر وأيضا في فترة الأزمة المالية الكبرى. وتدهورت كل التقارير الإضافية الشهر الماضي، مثل المؤشرات الخمسة لمجلس الاحتياط الفدرالي بشأن التصنيع الإقليمي، وذلك للمرة الأولى معا منذ مايو 2016. ويبدو أن ارتفاع الرسوم الجمركية والحرب التجارية بدأت بالتأثير على الاقتصاد. ومع تراجع الإيجابية في البيانات الأميركية وإفادة مسؤولي السياسة النقدية بأنهم ينوون خفض وتيرة رفع أسعار الفائدة في 2019، يجد المجلس الفدرالي المزيد من الأسباب لوقف التقييد النقدي. ففي الأسبوع الماضي، قال رئيس مجلس احتياط دالاس إن على البنك المركزي أن يحافظ على أسعار الفائدة الحالية، فيما ينتظر أن يرى ماذا سيحصل بالنسبة لمفاعيل عدم اليقين العالمي والمحلي.

وبدأ الدولار الأسبوع الماضي متراجعا بسبب استمرار الإغلاق الحكومي، ولكن ذلك لم يستمر طويلا لأن المستثمرين هرعوا إلى الأصول الآمنة بعد تراجع مؤشرات مديري الشراء في الاتحاد الأوروبي والصين إلى نطاق انكماشي. وكالآخر تقرير عمل متفائل في أميركا أيضا تأثير إيجابي على آخر يوم تداول من الأسبوع. وقبل أن تغلق الأسواق عند نهاية الأسبوع، تراجع الدولار بعد أن أفاد رئيس مجلس الاحتياط الفدرالي بأن البنك المركزي لا يتبع مسارا أعدّ مسبقا لرفع أسعار الفائدة، واقترح إمكانية أن يوقف البنك تقييد سياسته كما فعل في 2016. وتراجع الدولار بنسبة 0.22% في جلسات التداول الأربع الماضية. وعلى الصعيد السياسي، بقي 25% من الحكومة الأميركية متوقفا عن العمل لأكثر من أسبوعين و800.000 موظف حكومي لا يتلقون أية دفعات من الحكومة الفدرالية. ومن الجدير ذكره أن الجمهوريين قد رفضوا حتى الآن اقتراحا من الديموقراطيين لتمويل الميزانية يتيح عودة الحكومة للعمل، ولكنه لا يمنح أموالا للجدار. وبذلك، في الوقت الحالي، لا زلنا لا نرى نهاية للإغلاق الجزئي للحكومي، مع سيطرة الديموقراطيين على المجلس النيابي، في حين يحكم الجمهوريون مجلس الشيوخ. وإذا ما استمرت الدراما السياسية، قد تؤدي إلى تراجع الدولار إلى المنطقة الحمراء.

المخاوف الاقتصادية العالمية مؤخرا تهز الأسواق المالية

أسعار النفط ترتفع بسبب انخفاض الإمداد

من ناحية السلع، انتعشت أسعار النفط في أسبوع التداول الأول من 2019 بفضل تراجع إمدادات أوبك بأكبر قدر في سنتين تقريبا وتحسن الثقة على صعيد التداول. وفي التفاصيل، ضخّ أعضاء أوبك 32.68 مليون برميل يوميا في ديسمبر، أي بتراجع قدره 460.000 يوميا عن قراءة نوفمبر. وتشير آخر الأرقام إلى أن بعض أعضاء أوبك قد خفضوا بالفعل إنتاجهم حتى قبل تنفيذ اتفاق الخفض البالغ 1.2 مليون برميل يوميا بين أوبك وغيرها من الدول المصدّرة للنفط. وارتفع خام برنت بحوالي 7% الأسبوع الماضي.

بيانات التصنيع الأوروبية ضعيفة

كان قطاع التصنيع في منطقة اليورو في تراجع في الأشهر الخمسة الأخيرة، وآخر مؤشر لمديري الشراء هو الأضعف منذ فبراير 2016 عند 51.4. وسجلت الاقتصادات الأربعة الكبيرة (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا) أدنى قراءة لمؤشر مديري الشراء للتصنيع في كافة الدول التي تمت متابعتها خلال ديسمبر. والأهم من ذلك، بقيت إيطاليا في الأشهر الثلاثة الأخيرة في نطاق انكماشي (مؤشر مديري الشراء أقل من 50) وانضمت فرنسا أيضا إلى النطاق السلبي للمرة الأولى في 27 شهرا. وتراجع مؤشر مديري الشراء الألماني إلى 51.5، وهي القراءة الأدنى في 33 شهرا، فيما تراجعت قراءة فرنسا إلى 49.7. وتراجع كذلك مؤشر مديري الشراء في إسبانيا بمقدار 1.5 نقطة ليصل إلى 51.1، وهي القراءة الأدنى في 28 شهرا. وفي الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2018، سجّل مصنعو منطقة اليورو أضعف أداء ربعي لهم من حيث الإنتاج منذ الربع الثاني من 2013.

ويمكن أن يكون التراجع الأخير في صناعة التصنيع مؤقتا، نظرا لأنه من عواقب المظاهرات في فرنسا وتعثر قطاع السيارات في التأقلم مع القوانين الجديدة للانبعاثات. ومع ذلك، فإن الطلب الضعيف وازدياد تجنب المخاطر يشيران إلى أن أي انتعاش قد يكون في الحد الأدنى في أحسن الأحوال، مع هيمنة المخاوف من كيفية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على أوروبا. وفي الإجمال، لا زال عنوان الحرب التجارية العالمية في خلفية المشهد، وقد قيّد البنك المركزي الأوروبي سياسته النقدية.

تراجع التضخم في منطقة اليورو

برزت مجددا الأسبوع الماضي إشارات إضافية إلى تراجع في الاتحاد الأوروبي، حيث تراجع تضخم المستهلك على أساس سنوي إلى أدنى مستوى له في 8 أشهر من 1.9% إلى 1.6% في ديسمبر. ومع ذلك، بقي التضخم الأساس على حاله عند 1%. وبالتالي، من الواضح أن تراجع نمو سعر المستهلك كان متخفضا بشكل أساس بسبب أسعار الطاقة، التي انخفضت من 9.1% على أساس سنوي إلى 5.5% على أساس سنوي الشهر الماضي.

وبدأت تأثيرات انخفاض أسعار الطاقة على الأسعار بالتلاشي الآن، لذا يمكن أن يكون معدل مؤشر سعر المستهلك قد بلغ مستوى الذروة الأخير له عند 2.2%. وإذا ما استمر انخفاض أسعار النفط، في حين يتوقع أن تتراجع وتيرة النمو عالميا، يمكن أن يتراجع مؤشر سعر المستهلك أكثر من ذلك. وفي الخلاصة، فإن آخر قراءة تضع البنك المركزي الأوروبي في وضع غير مريح بخصوص أول رفع له لأسعار الفائدة، الذي يتوقع أن يحصل خلال الربع الثالث من 2019. ولكن من جديد، مع ابتعاد التضخم عن النسبة المستهدفة البالغة 2% ومع تباطؤ الاقتصاد، يبقى السؤال ما إذا كان واضعو السياسة النقدية سيجدون فرصة للرفع على الإطلاق.

وفي سوق العملات، تراجع اليورو بشكل طفيف الأسبوع الماضي، حيث كان تجنب المخاطر هو العنوان الرئيس. وإضافة إلى ذلك، كانت بيانات تصنيع منطقة اليورو الصادرة من إسبانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا ضعيفة. وبدأ اليورو الأسبوع مقابل الدولار عند 1.1438 وانتهاء عند 1.1394.

قطاع التصنيع الصيني في وضع انكماش

تراجع قطاع التصنيع الصيني المملوك حكوميا إلى أدنى مستوى له منذ فبراير 2016 عند 49.4، فيما تراجع أيضا مؤشر مديري الشراء للتصنيع للقطاع الخاص إلى نطاق انكماشي للمرة الأولى في 19 شهرا. فقد تراجع مؤشر مديري الشراء للتصنيع من 50.2 إلى 49.7 في ديسمبر، علما بأن مستوى 50 هو الفاصل بين النمو والانكماش. أما بالنسبة للمكونات الثانوية، فقد كانت الطلبات الجديدة وطلبات التصدير الجديدة في النطاق السلبي، دون عتبة 50، حيث انخفضت طلبات التصدير الجديدة للمرة السابعة على التوالي الشهر الماضي من 47.0 إلى 46.6. وقد كان ثاني أكبر اقتصاد في العالم يواجه عقبات محلية حتى قبل تنامي التوترات التجارية مع أميركا. وتشير آخر القراءات إلى طلب ضعيف خارجيا ومحليا.

وبالنظر إلى مؤشرات اقتصادية أخرى، أشارت أيضا إحصائيات أخيرة إلى تراجع الاقتصاد. فقد تراجعت العائدات في قطاع الأعمال الصناعية في نوفمبر للمرة الأولى في حوالي ثلاث سنوات ونمت مبيعات التجزئة، وهي مؤشر مراقب عن كثب على الطلب المحلي، بأبطأ وتيرة لها في 15 سنة. وقد دفع استمرار البيانات الضعيفة الحكومة لإطلاق سلسلة من الإجراءات التحفيزية. ففي مؤتمر العمل الاقتصادي السنوي في ديسمبر، تعهد المسؤولون الصينيون بخفض الضرائب، ورفع الإنفاق على البنية التحتية وتسهيل السياسة النقدية. وبالرغم من جهد الحكومة لدعم الاقتصاد، يتوقع أن يتراجع النمو العالمي في 2019. وتعتبر الصين أكبر مصدر في العالم، ولذلك فإن استراتيجية الحكومة قد لا تكون كافية لوقف التراجع في النمو.

وكان الجو مليئا بالمخاطر مع بدء السنة الجديدة وتفوق الملاذ الآمن الين الياباني أداء على كافة العملات الأسبوع الماضي. فعند نقطة معينة، تدهور السعر الفوري للدولار مقابل الين الياباني من 108.87 إلى 104.87، وهو المستوى الأدنى منذ مارس 2018 بعد أن حذرت شركة آبل من أن العائدات قد تكون أقل بنسبة 10% عن توقعها الأولي. ولكن هذا التحرك كان مبالغا فيه بسبب ضعف السيولة والتراجع الحاد حصل خلال ساعات التداول الآسيوي الأولى. واستعاد الدولار بعض خسائره عقب التدهور القاسي، ولكنه أنهى الأسبوع متراجعا مقابل الين الياباني الذي ارتفع بنسبة 1.64% مقابل الدولار في الأسبوع السابق.

«بيت.كوم»: 57 في المئة من السيدات في المنطقة يبحثن عن عمل لتحقيق الاستقلال المالي

كشف استبيان جديد أجراه بيت.كوم، أكبر موقع للوظائف في الشرق الأوسط، مؤخرا بالتعاون مع يوجوف، المنظمة الرائدة المتخصصة بأبحاث السوق، تحت عنوان "المرأة العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، أن الرغبة في تحقيق الاستقلال المالي (57%) هو السبب الرئيسي وراء دخول المرأة إلى سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط. وصرحت نسبة 48% من السيدات اللواتي شاركن في الاستبيان بأنهن يبحثن عن عمل لدعم عائلاتهن ماليًا، فيما قالت نسبة 48% بأنهن يرغبن بتوسيع آفاقهن في الحياة.

المساواة بين الجنسين في أماكن العمل

تؤمن العديد من الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأن المساواة بين الجنسين هي من أهم العناصر التي تعزّز التنوّع في أماكن العمل. وتعتقد غالبية المشاركات في الاستبيان بأن النساء والرجال يعاملون بشكل متساو في أماكن عملهم وذلك في مجالات مختلفة، بما في ذلك التوظيف والتطور الوظيفي وتوفير فرص التدرب والتطوير.

وبالإضافة إلى ذلك، أفادت حوالي ثلثي المشاركات (62%) بأنهن يعملن لنفس عدد الساعات مقارنة بزملائهن الذكور، في حين أفادت نسبة 23% بأنهن يعملن لساعات أطول.

وفي حين أن نصف النساء اللواتي شاركن في الاستبيان (50%) تعتقدن بأن الترقيات تعتمد بشكل أساسي على الأداء الوظيفي وأن الجنس لا يلعب أي دور في الترقيات، رأت نسبة 35% من المجيبات بأن فرص النساء في الترقية أقل من فرص الذكور.

ويقدم استبيان بيت.كوم معلومات قيمة لأصحاب العمل حول أفضل الحلول للتعامل مع التحديات التي تواجهها النساء العاملات اليوم، حيث صرحت معظم السيدات أن شركاتهن تمنحهن إجازة أمومة رسمية تمتد من شهرين إلى ثلاثة أشهر.

التحديات المستقبلية التي تواجهها المرأة العاملة

وفي سبيل معرفة أهم الأمور التي يأخذها الرجال والسيدات بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار بقبول وظيفة ما، سُئلت المجيبات عن التحديات التي واجهتهن في آخر وظيفة قمن بشغلها، حيث برزت الفرص الأقل للترقيات الوظيفية (49%)، وبيئة العمل المرهقة والمتطلبة (38%)، ونقص فرص التدريب (33%) كأكثر ثلاثة تحديات تواجهها السيدات في مكان العمل.

وتعليقا على نتائج الاستبيان، قالت ربى العاصي، المديرة الإدارية لقسم التسويق في بيت.كوم: "يتزايد عدد أصحاب العمل الذين يهتمون بتعزيز التنوع في شركاتهم وتوظيف الكفاءات المختلفة. ويهدف هذا الاستبيان الذي أجراه بيت.كوم إلى اكتشاف التحديات التي تواجهها النساء العاملات اليوم وكيف يمكن للشركات الحد من هذه التحديات بهدف تحسين بيئة العمل. فعلى سبيل المثال، كشف هذا الاستبيان أنه يمكن للشركات تعزيز الإنتاجية من خلال ابتكار طرق تهدف لمساعدة الآباء العاملين على تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والشخصية، فقد صرّحت نصف المجيبات أن قرارهن في إنجاب الأطفال قد أثر على مسيرتهن المهنية. ونحن في بيت.كوم لا نقدم للشركات معلومات مهمة لتمكينها ومساعدتها على تنظيم إجراءات الموارد البشرية فحسب، بل نصمم لها أيضا أدوات متنوّعة تهدف لمساعدتها على إيجاد الكفاءات المناسبة وتسهيل عملية التوظيف."

عوامل السعادة

أظهر الاستبيان تطورًا في مجال تمكين المرأة عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد أشارت معظم المجيبات (52%) إلى أن بناء مسيرة مهنية ناجحة هو أهم عامل سعادة لهن، يلي ذلك السفر وزيارة بلدان أخرى (37%)، والحفاظ على صحة جيدة (36%).

وفي سبيل معرفة أهم الأمور التي يأخذها الرجال والسيدات بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار بقبول وظيفة ما، سُئلت المجيبات عن أهم الأمور التي شجعتهن على العمل في آخر وظيفة قمن بشغلها، حيث شملت: الراتب المرتفع (58%)، وفرص النمو الوظيفي على المدى الطويل (39%)، وساعات العمل المرنة (25%).

ومن جانبها قالت كيري ماكلارين، رئيسة أبحاث Omnibus الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في يوجوف: "لقد قمنا بالتعاون مع بيت.كوم لقياس رضى السيدات في المنطقة عن وظائفهن، حيث اكتشفنا بأن الرضا الوظيفي للمرأة يرتبط بشكل رئيسي بثقافة الشركة والمزايا التي تقدمها للموظفين. وفي حين أن العديد من المجيبات صرّحن بأن النساء والرجال يعاملون بشكل متساو في أماكن العمل؛ أشارت بعض السيدات إلى غياب المساواة بين الجنسين، لا سيما لناحية الترقيات. وهذا الاستبيان يساعد أصحاب العمل في معرفة الأمور الأكثر أهمية للسيدات في مكان العمل."

تم جمع بيانات استبيان بيت.كوم ويوجوف حول "المرأة العاملة في الشرق الأوسط وشرق أفريقيا 2018" عبر الإنترنت خلال الفترة الممتدة من 21 أكتوبر وحتى 22 نوفمبر 2018، بمشاركة 633 سيدة من الإمارات والسعودية والكويت وعُمان وقطر والبحرين ولبنان والأردن والعراق وفلسطين وسوريا ومصر والمغرب والجزائر وتونس وليبيا والسودان.

«بيتك- البحرين» يقدم 6 شقق فاخرة في درة مارينا وجوائز نقدية كبرى

صباح الزياني

أعلن بيت التمويل الكويتي - البحرين «بيتك البحرين» عن تدشين النسخة الجديدة من حساب التوفير الإستثماري «لبشارة» والتي سيحظى خلالها أكثر من 900 فائز على مدى 12 شهر على 6 شقق فاخرة في درة مارينا بالقرب من درة البحرين و6 جوائز نقدية كبرى بقيمة 50.000 دولار أمريكي لكل منهم وذلك ابتداءً من شهر يناير، بالإضافة إلى جوائز نقدية أخرى و فئات خاصة جديدة.

ويعود إطلاق حساب «لبشارة» لأول مرة إلى عام 2012، حيث دشن «بيتك - البحرين» هذا الحساب كأحد الخيارات المتميزة التي تلبي تطلعات وطموحات العملاء. ومنذ إطلاقه، استمر هذا الحساب في تحقيق نجاح متواصل وإقبال متزايد من عملاء البنك، نظرًا لما يقدمه من العديد من الجوائز القيمة بالإضافة إلى الأرباح المالية المغرية مما ساهم في جعله أحد أفضل حسابات التوفير على مستوى المملكة. ولا تزال باقة الجوائز التي يقدمها حساب «لبشارة» مستمرة في الازدهار، وقد حصد أكثر من 4.000 فائز على مدى الأعوام جوائز قيّمة من ضمنها مبالغ نقدية وسيارات فارهة وعقارات تنوعت ما بين أراضي في ديار المحرق وشقق بمراسي البحرين وفلل فخمة في كل من منتجع درة البحرين وقرية "أشبيلية"، حيث يستمر بيت التمويل الكويتي في إضافة المزيد من الجوائز الضخمة إلى هذا الحساب سعيًا لمكافئة العملاء وتقديم ما يفوق توقعاتهم.

وقال صباح الزياني، نائب رئيس المجموعة المصرفية للأفراد في «بيتك- البحرين»: «من منطلق مساعينا الحثيثة لتقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية لعملائنا الكرام، ونظرًا للإقبال الهائل والنجاح الذي نشهده في كل عام، يُسعدنا أن نعلن عن تدشين النسخة الجديدة من حملة حساب التوفير الإستثماري «لبشارة» لعام 2019 والتي ستتضمن جوائز قيمة بالإضافة إلى فئات خاصة بهدف زيادة أعداد الفائزين.»

وأضاف: «ستشهد الحملة الجديدة تقديم جوائز كبرى وهي عبارة عن 6 شقق مفروشة بالكامل ذات غرفة وغرفتي نوم مع رسوم خدمة مجانية لمدة عامين في درة مارينا بالقرب من درة البحرين، أحد أرقى مشاريع التطوير العقاري في مملكة البحرين والتي تتميز بتوفيرها لإسلوب حياة فاخر على البحر، وذلك إلى جانب 6 جوائز نقدية كبرى بقيمة 50.000 دولار أمريكي لكل منها.»

وسيربح 60 فائزًا شهريًا بجائزة نقدية مقدارها 500 دولار أمريكي وذلك ضمن فئات «نسائنا وعيالنا ومدخرينا وبطاقاتنا»، بالإضافة لفئتين جديدتين وهما «جزيل»، الخاصة بالزبائن الذين يقومون بفتح حساب «لبشارة» عن طريق تطبيق «جزيل» للهواتف الذكية، و«فيفا» المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي ستتأهل تلقائيًا للدخول في السحب على قسيمة بقيمة 500 دولار أمريكي من شركة فيفا البحرين في حال وصول إنفاقهم لمبلغ 50 دينار بحريني على الأقل، بالإضافة إلى جوائز نقدية أخرى.

ويذكر أن مشروع درة مارينا يعد من المشاريع العقارية الكبيرة ذات الواجهة البحرية على مستوى مملكة البحرين، إذ تبلغ قيمة المشروع 1.5 مليار دولار تقريبا؛ والذي يتكون من ثلاثة جزر إصطناعية ذات واجهات بحرية مفتوحة وبمكونات عقارية متنوعة مثل الفلل السكنية، الشقق السكنية، الأبراج الفندقية والسكنية والمباني التجارية ونادي اليخوت. ويجدر بالذكر أن هذا المشروع الفريد من نوعه يُعد من أرقى المشاريع السكنية التي تتمتع بإطلالة بحرية وتوفر أجواء مفعمة بالهدوء إلى جانب ماتحتويه من مرافق ترفيهية تضفي البهجة والمرح لكافة أفراد العائلة. ويمنح حساب التوفير الإستثماري «لبشارة»، المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، العملاء فرصة لربح العديد من الجوائز القيمة الشهرية. فمقابل إدخار مبلغ 50 دينارا بحرينيا، أو ما يعادله بالدولار الأمريكي كحد أدنى، لمدة 30 يوما قبل نهاية الشهر المسحوب عليه، سيتأهل العميل للدخول في السحوبات الشهرية النقدية أو السحوبات على الجوائز الكبرى وفترة 90 يوما تمنح فرصة واحدة، و180 يوما فرصتان، بينما إذا بلغت فترة الإستثمار 360 يوم فإنها تعادل ثلاث فرص.

ويتيح «بيتك- البحرين» الفرصة لكافة المؤسسات والشركات للإدخار والإستثمار في «لبشارة»، إلى جانب جميع المواطنين والمقيمين في مملكة البحرين ومواطني مجلس التعاون لدول الخليج العربي ممن يبلغون 18 عاما فما فوق وللقاصرين من قبل أولياء أمورهم وذلك عبر فتح حساب بإستخدام تطبيق «جزيل» الإلكتروني دون الحاجة لزيارة الفرع، وكذلك يتيح الحساب للعميل الحصول على معدلات أرباح سنوية توزع شهريا.

بنك برقان يعلن أسماء الفائزين بسحب حساب يومي

أعلن بنك برقان عن أسماء الفائزين في السحوبات اليومية على حساب يومي، وقد فاز كل واحد منهم بجائزة 5.000 د.ك

وكان الحظ في هذه السحوبات من نصيب:

- سامي مجبل ناصر حسن
- فخر الدين علي حسين داوالا
- عادل صفر محمد محمد
- علي اسيري

بالإضافة للسحب اليومي، بنك برقان يوفر سحب ربع سنوي لحساب "يومي" للفوز بجائزة نقدية بقيمة 125.000 دينار كويتي.

وللتأهل للسحوبات الربع سنوية يتعين على العملاء أن لا يقل رصيدهم عن 500 د.ك لمدة شهرين كاملين قبل تاريخ السحب و كما أن كل 10 د.ك تمثل فرصة واحدة لدخول السحب. وإذا كان رصيد الحساب 500 دينار كويتي وما فوق، سوف يكون صاحب الحساب مؤهل للدخول في كل من السحوبات اليومية والربع سنوية.